

الجزيرة العربية للإخبار والتعليق

و ١٧ كانون اول سنة ١٩٣٥

عاجز : الثلاثاء في ٢١ رمضان ١٣٥٤

عدد ممتاز

العدد ١٧٠

محتوى

٥٣٧-٥٣٦

٥٤٥-٥٣٧

٥٥١-٥٤٥

القوانين واللائحة

قانون ملحق بقانون الموازنة العامة لسنة ١٩٣٤-١٩٣٥

قانون الماديات لسنة ١٩٣٥

مشاريع القوانين

مشروع قانون النقل على الطرق

هكذا من المصطفى

القوانين والإجراءات

نحن محمد بن عبد الله بن الحسين أمير شرق الأردن .
بمقتضى المادة (١٩) من القانون الأساسي .
وبناء على ماقرره المجلس التشريعي في جلسته للاثمعة بتاريخ ١١-٧-١٩٣٥ .
نصادق على القانون الآتي ونأمر بإصداره :

قانون

ملحق بقانون الموازنة العامة لسنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥

المادة الاولى - يسمى هذا القانون (القانون الملحق بقانون الموازنة العامة لسنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ المالية)
ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة الثانية - أجاز اتفاق مبلغ قدره (٧١١٠) جنيهات فلسطينية على الاغراض المبينة في اذناه :

| المبلغ ل. ف. | الفصل | المادة | جهة التخصيص |
|-----------------|-----------|--------|--|
| ٨٠٠ | ٤ | ١ | مربيات التقاعد |
| ١٠٠٠ | ٤ | ٢ | تمويضات |
| ٣٦٥٠ | ١٥٠ - ١٠٠ | ٧ | ميانة الطرق (الاشتغال العامة المتكررة) |
| ١٥٠ | ١٩ | ٨ | قرطاسية ومطبوعات |
| ١٣٧٩ | ٢٧ | ٢ | لشطب القروض الزراعية التي وزعت سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ المالية . وتحقق مقدار استردادها من المدينين |
| ١٣١ | ٢٧ | ٤ | لشطب النعم التي تحقق أنها مشدرة بالتحويل |
| ٧١١٠ | المجموع | | |

المادة الثالثة - تؤمن المبالغ المدرجة في المادة الثانية من الواردات المبينة في اذناه :

| المبلغ ل. ف. | الفصل | المادة | جهة التخصيص |
|-----------------|-------|--------|--|
| ١٣٧٩ | ١ | ٣ | الزيادة الحاصلة في رسوم المواد المستوردة المستوفاة بحالاً |

| المبلغ ل. ف. | الفصل | المادة | جهة التخصيص |
|-----------------|-------|--------|--|
| ٣٨٠٠ | | | الوفر العام |
| ١٨٠٠ | ٧ | ٢ | الزيادة الحاصلة في ارباح النقد الفلسطيني |
| ١٣١ | ٣ | ٢ | الوفر الحاصل من مخفضات المجلس التشريعي |
| المجموع ٧١١٠ | | | |

المادة الرابعة - ينقل (١٢٥٠) جنيهًا فلسطينيًا من المادة الثالثة في الفصل الثالث (المجلس التشريعي) و (٢٠) جنيهًا فلسطينيًا من المادة ١٢ (التقليات والسفريات) في الفصل (١٥ - النافذة) ويخصص بمجموع هذين المبلغين وقدره (١٢٧٠) جنيهًا فلسطينيًا إلى الفصول والمواد المدرجة في أدناه :

| المبلغ ل. ف. | الفصل | المادة | جهة التخصيص |
|-----------------|--------|--------|--|
| ٥٠ | ١٥ - آ | ٥ | اثاث لدوائر الحكومة |
| ٥٠ | ٢٣ | ٢٤ | انشاء سد لحجز المياه في حديقة الباقورة |
| ٢٠ | ٢٣ | ٢٢ | حفر بئر أروازي في قرية ام الكندم (النافذة - فوق المادة) |
| ٩٠ | ٢٣ | ٢٣ | اكمال طريق الكرك - الطويلة |
| ٢٥٠ | ٢٧ | ٣ | طبع الجزء الثاني من مجموعة القوانين |
| المجموع ١١٢٠ | | | |

في ١٩ شباط ١٣٥٤ الموافق ١٧ تشرين الثاني سنة ١٩٣٥

عبد الله

رئيس الوزراء

ابراهيم

محسن عبد الله بن الحسين أمير شرق الأردن

بمقتضى المادة (١٩) من القانون الاساسي

وجاء على ماقرره المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة بتاريخ ١١-١١-١٩٣٥

لمصادق على القانون الآتي ونأمر بإصداره :

هكذا من المصادق

قانون الآثار لسنة ١٩٢٥

المادة

١ - يسمى هذا القانون (قانون الماديات لسنة ١٩٢٥) ويحل بانه من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

القسم ١ -

مواد عامة

٢ - تعني الماديات بصورة عامة اي بناء او ابداع من صنع الانسان قبل سنة ١٧٠٠ ميلادية سواء اكان فوق الارض او تحتها متقولا ام غير متقول وتشمل بقايا اي انسان او حيوان قبل سنة (٦٠٠) ميلادية وتعني الماديات بصورة خاصة اي بناء او متحف او بقايا او اشياء لها تعلق او تبدل بآية موروثة على تاريخ او دين او آداب او عادات او فن او علم او صناعة.

٣ - تعني الماديات كما يلي:

١ - الماديات غير المنقولة وهي تشمل جميع الماديات التي تحت الارض او عليها او المرتبطة بها.

٢ - الماديات المنقولة هي جميع الماديات التي غير ما كان منها غير متقول.

٣ - المواقع الاثرية. هي الارض التي يوجد تحتها او عليها عادات.

٤ - جميع الماديات في شرق الاردن التي اكتشفت بعد اليوم الرابع والعشرين من شهر تموز سنة ١٩٢٢ تخص الحكومة ولا يجوز لأي شخص او هيئة عمومية او لاية حكومية أجنبية ان تصرف فيها وعلى كل حال مراعى احكام المواد ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ من هذا القانون.

القسم ٢ -

دائرة الآثار

٥ - تناط إدارة الآثار والإشراف عليها بمدير الآثار او من يتوب عنها ويكون مسؤولا عن دائرة الآثار.

٦ - يسترشد مدير الآثار بمشورة مفتش الآثار او ذلك الشخص المختص الجائز على معلومات كافية في الآثار الذي قد يبينه مفتش الآثار لهذا الغرض في الحالات المنصوص عليها بصورة معينة بهذا القانون وبصورة عامة من اجل جميع الامور التي تحتاج اليها معرفة خبير في.

٧ - موظفو دائرة الآثار تابعون لإدارة مدير الآثار.

٨ - (١) ينشر مدير الآثار في الجريدة الرسمية بموافقة رئيس الوزراء جدولاً يحتوي على الابنية والواقع التاريخية ويجوز له موافقة ايضاً ان يضيف اليها من وقت الى آخر او يزيلها وتعرض نسخ من اقسام الجدول للتعليق لمدة المنصوص في مكاتب البريد في المقاطعة الواقعة فيها الموقع التاريخي.

(٢) لمدير الآثار صلاحية البت في حدود الموقع التاريخي.

(٣) لا يجوز لأي شخص ان يغير في أي موقع تاريخي داخل في جدول نشر بالصورة المذكورة او في أية اضافة او تعديل ذلك الجدول مالم يكن قد حصل على اذن بذلك من مدير الآثار.

(٤) لا تجري بدون إذن مدير الآثار عمليات حفر أو بناء أو غرس أشجار أو فتح مقالع أو ري أو إحراق كلب أو نحوها من الأعمال في الأبنية أو المواقع التاريخية أو مجاورها تماماً ولا يوضع عليها أتربة أو قاذورات ولا تفتح مقبرة في موقع تاريخي.

(٥) ليس لأي شخص أن يحرق بناء تاريخي أو يهدم أي قسم منه أو ينقله بدون إذن من المدير.

(٦) ليس لأي شخص أن يغير أي بناء تاريخي أو يعيد إليه أو يرممه بدون إذن من المدير.

(٧) ليس لأي شخص أن يقيم أبنية أو جدراناً بالتجاوز على بناء تاريخي بدون إذن من المدير.

(٨) إذا وجد بناء أو موقع تاريخي سواء أكان مسجلاً أو غير مسجل في دائرة الأراضي فيجوز للمدير بعد استشارة مفتش الآثار:

أ - أن يتفق وصاحب ذلك البناء أو الموقع على حفظه وتقديره وصيانه ويجوز أن يقدم له إعانة من أموال الحكومة في سبيل القيام بعمليات الترميم أو الاحتفاظ التي قد يراها ضرورية وقبل صاحبها بالقيام بها. وفي الأحوال التي يقدم فيها مدير الآثار إعانة بالصورة المذكورة تنطبق الشروط التي يرضاها المدير للمواصلة.

ب - أن يشتري الموقع أو يستأجره باتفاق خاص.

ج - أن يستملكه أو يجبر صاحبه على تأجيله وفق أحكام قانون الاستملاك.

د - إذا كان البناء تاريخياً فله أن ينقله بأكمله أو ينقل أي قسم منه وإن يضمن أي ضرر يقع على الموقع أو الأبنية التي عليه من جراء هذا النقل ويدفع تعويضاته على أن يبين مقدار هذا التعويض بالاتفاق مع صاحب الملك وفي حالة عدم الاتفاق فيعين مقدار التعويض بواسطة حكم هيئة رئيس الوزراء.

(٩) إذا رأى المدير أن من الموافق أن تتمدد جمعية أو مؤسسة صيانة ووقاية بناء أو موقع تاريخي فيجوز له بناء على مشورة مفتش الآثار أن يمنح الجمعية أو المؤسسة رخصة لصيانة ووقاية ذلك البناء أو الموقع بمقتضى الأحكام والشروط التي قد تم الاتفاق عليها بما في ذلك من نفس لفرض رسم للدخول إلى البناء أو الموقع وإذا كان ذلك البناء أو الموقع كله أو بعضه ملكاً خاصاً فلا يجوز للصلاحيات الممنوحة للجمعية أو المؤسسة الصلاحيات الممنوحة للمدير.

ب - في حالة مخالفة أي حكم أو شرط معين في الرخصة الممنوحة بالصورة المذكورة يجوز للمدير أن يلغى تلك الرخصة فوراً.

(١٠) يصرح صاحب الموقع التاريخي في جميع الأوقات المقبولة لأي موظف من موظفي الدائرة ولا يخصص آخر بالصيانة من المدير أن يدخل إلى الموقع ويباين الأبنية ويدسها ويرسمها أو يصورها أو يسجلها بواسطة قوالب أو أية طريقة أخرى وإن يقوم بأي عمل ضروري لصيانتها أو لحفظها.

هكذا من الأصل

١٠ - يجوز لمدير الآثار بناء على مشورة مفتش الآثار ان يبيع ممتلكات ذات قيمة قليلة وأثرية قليلة القيمة
الاحكام التي يراها مناسبة .

١١ - يجوز لمدير الآثار بناء على مشورة مفتش الآثار ووافقة المجلس التنفيذي ان يبيع المتاحف او الممتلكات
العلمية في فلسطين او في بلاد اخرى ما يوافق عليه من الماديات وتتم هذه الاعارة بأخذ التعمد السكافي
من السلطات ذات الاختصاص بالمتحف او الجمعية العلمية التي تدار اليها هذه الماديات على ان يتضمن
التعمد المذكور ان الماديات المارة سيؤمن عليها (سورطة) وتحفظ تماما وتعاد بعد انتهاء مدة الاعارة
١٢ - يكون اي متحف اهلي للماديات قد يؤسس في شرق الاردن جزء من دائرة الآثار ويدير الشخص
الذي يعين فيه من موظفي دائرة الآثار .

١٣ - يجوز لدائرة الآثار ان تبيع من وقت الى آخر نشرات مطبوعة تتعلق بنماذج مختلفة لاعمال الدائر وتبيع
هذه النشرات مفتش الآثار او تدفع بناء على مشورته .

١٤ - اذا كان البناء الذي تشغله الحكومة من الماديات بالمبنى المقصود في المادة (٢) من هذا القانون فيحق لمدير
الآثار او من ينييه عنه ان يفتحه في جميع الاوقات ولا يجوز للحكومة ان تجري اي تغيير او رميم في
هذا البناء بدون موافقة مدير الآثار .

١٥ - (أ) في الاحوال التي يقتضي فيها مدير الآثار بناء على مشورة مفتش الآثار بان افعل طريقة يمكن
بواسطتها حفظ او صيانة الماديات او موقع الماديات هي ان تشغل بصورة مستديمة من قبل شخص
او هيئة فيجوز اعطاء هذه الماديات او الموقع الى ذلك الشخص او الهيئة بمنتهى الشروط التي تضمنها
الدائرة ويدير هذا الشخص او الهيئة اهم يعملون بالنياة عن دائرة الآثار لحفظها او صيانتها .
(ب) عندما يكون للماديات او لموقع الماديات منزى ديني كليا كان او جزئيا يجوز لمدير الآثار بناء
على مشورة المفتش ان يسمح بحفظ وصيانة تلك الماديات او موقع الماديات بالصورة المبينة في
الفقرة (أ) المذكورة اعلاه من قبل شخص او هيئة ممن يمثلون الدين او المذهب المختص .

القسم - ٣

اكتشاف الماديات

١٦ - كل من لم يتبع رخصة البحث بمنتهى احكام المادة (٢١) من هذا القانون ويكتشف او يعلم
باكتشاف ممتلكات من اي نوع كان عليه ان يبلغ اقرب سلطة حكومية عنها وهذه السلطة تضع حالا
يدها على أية ممتلكات منقولة بالنياة من دائرة الآثار وتسلمها الى الدائرة المذكورة بعد اخذ
الاحتياطات اللازمة لحفظها .

١٧ - (أ) كل من لم يكن دائرة الآثار قد اعطته رخصة في الحفر او اعطته تصريحاً بمنتهى احكام المادة ٢١
من هذا القانون ويكتشف ممتلكات منقولة ويبلغ دائرة الآثار بها في غضون مدة معقولة بعد

هكذا عند الاصل

اكتشافها بمنح مكافأة متناسبة مع قيمة الماديات عند تسليمها الى مدير الآثار .

(ب) حين تقدير قيمة الماديات يسترشد مدير الآثار بمشورة المفتش او الخبير الذي قد يتيه عنه لهذا الغرض .

(ج) كل من يكتشف ماديات غير منقولة ويعلم بها دائرة الآثار في غضون مدة منقولة بمد اكتشافها يجوز ان يمنح مكافأة متناسبة مع قيمة الاكتشاف على ان تعين قيمة المكافأة بالصورة المبينة في الفقرة (ب) من هذه المادة .

القسم - ٤

الشراء او الاستهلاك

٢٨ - اذا رغبت دائرة الآثار في استهلاك ارض او بناء ملاصق لاية عاديات او موقع عاديات او بناء فيه او عليه عاديات او موقع عاديات فيجوز لمدير الآثار :

(أ) ان يفتق مع صاحبة الارض او البناء على المحافظة على الماديات او موقع العاديات وصيانه وتقدمه

(ب) ان يستملك تلك الارض او الابنية

(ج) ان يشترى تلك الارض او الابنية

٢٩ - تجري جميع معاملات الاستهلاك وفق احكام قانون الاستهلاك المعمول به اذ ذلك ويكون مدير الآثار هو المنشى .

القسم - ٥

الحفر

٣٠ - على مدير الآثار ان يتخذ الاجراءات اللازمة لاجساد المساواة في الحفر والتنقيب الانري بين جميع الاشخاص المقوضين وذوي الاختصاص من رعايا الدول الداخلة في جميع الامم عندما يرغبون في ان

يقوموا بهذا التنقيب في شرق الاردن .

٣١ - لا يجوز لاي شخص ان ينظف ارضاً او يستعمل في حفر او تنقيب بقصد اكتشاف عاديات ما لم يكن قد حصل على تصاريح من دائرة الآثار .

٣٢ - لا يمنع التصاريح للاشغال في الحفر الاشخاص

(أ) الذين يري مدير الآثار انهم قادرون على اتقان مبالغ كالتأمين نتيجة مرضية بناء على اسباب تتعلق بعمل الآثار

(ب) الذين تكون مؤهلاتهم العلمية مؤيدة بضمان الجمعيات او المؤسسات العلمية او بأية صورة اخرى

يقتضيه مدير

وحيث منح التصاريح يسترشد مدير الآثار بمشورة المفتش الآثار .

هكذا منه الاصل

المادة

٧٣- يجوز لمدير الآثار بناء على مشورة المفتش ان يصريح للوزير بطلب تصريح بالحفر ان كان من مصلحة الدولة من محصول الحفر التي تصبح ملكا لهم اما الرصيد الباقي من الحفر فيوزع بين الحكومة وشرق الأردن بقرار من مدير الآثار بناء على مشورة المفتش المدل الذي يجب ان تقسم عليه عيالات الحفر ويكون قراره في هذا الشأن قطعياً .

٧٤- اذا كانت قسمة محصولات الحفر مستحيلة لاسباب علمية يقرر مدير الآثار بناء على مشورة المفتش ما اذا كان يجب حفظ محصولات الحفر من قبل الحكومة او من قبل الشخص الذي قام بالحفر .

٧٥- اذا قررت الحكومة حفظ جميع محصولات الحفر يمنح مدير الآثار بناء على مشورة المفتش وعوافقة المجلس التنفيذي تعويضاً للحافر مقابل حصته واذا لم يرغب الحكومة في ان يجوز على مجموع ما حصل بالحفر فيجوز ان تسلم الى الذي قام بالحفر على ان يعرض الحكومة عن تلك الحصة بالعمارة التي يقرها مدير الآثار بناء على مشورة المفتش وعوافقة المجلس التنفيذي .

٧٦- يترتب على من يقدم طلباً للحصول على تصريح ان يبين :-

(أ) مؤهلاته واختباره .

(ب) المكان الذي ينوي ان يجري فيه عمليات الحفر مع مخطط ذلك المكان .

(ج) الوقت الذي يقدره لانتهاء عمليات الحفر .

(د) مبلغ المال الذي هو مستعد لان ينفقه على الحفر .

٧٧- تعتبر التصاريح للحفر شخصية لحاملها وغير قابلة للتحويل ويعمل بها لمدة وللمكان المبين في التصريح .

٧٨- عندما تكون طالبة الحصول على التصريح جمعية او مؤسسة علمية فينظم التصريح باسم رؤساء البعثة .

٧٩- كل تصريح يمنح بمقتضى هذا القانون يكون تابعا للشروط التالية ويمنع الاخلال بأي شرط منها بما يعطى الحق لمدير الآثار ان يبطله فوراً .

(أ) ان تجري عمليات الحفر تحت اشراف احد علماء الآثار الاختصاصيين وعوافقة مدير الآثار بعد

استشارة المفتش على ان يكون ذلك العلم مزودا بمعدات وموظفين كفيين لاجدود وقود وخرائط

معمارية لهذه الآثار وذلك بصورة تمنح مدير الآثار بكفاية تلك المعدات والموظفين لتجقيق

الفرض المذكور .

(ب) تستمر عمليات الحفر في الموقع الذي منح من اجله تصريح مدة شهرين على الاقل الا اذا انتهت

الحفريات في غضون مدة اقصر .

(ج) ان يقدم حافر الماديات الى مدير الآثار بالتصريح ما يمكن بعد الاكتشاف اذ لا يقصد الا اكتشاف

الماديات التي وجدت .

(د) ان تكون الحفريات وجميع الاشياء المكتشفة فيها امان الحفر لخدمة الماديات من قبل اي موظف يعرض

من موظفي دائرة الآثار .

(هـ) أن يكون الشخص الذي منح التصريح مسؤولاً عن المحافظة على جميع الأشياء التي وجدت أثناء الحفر وأن يقيم إذا اقتضى الأمر حارساً على الثغريات وأن يترك الموقع بحالة يوافق عليها مدير الآثار (و) أن يقدم المرخص له بالحفر في غضون أربعة أشهر من ختام فصل الحفر تقريراً يخلص فيه النتائج الرئيسية لعمله بصورة تتناسب ونشره.

(ز) أن يقدم الذي منح التصريح جمعية كانت او مؤسسة او أي شخص متعلم في غضون سنتين من ختام الحفريات او في غضون مدة اطول قد يأمر بها مفتش الآثار بياناً كافياً فينتج الحفريات واذا قسمت محضولات الحفريات فيجب ان تبيد في البيان المذكور جميع الاشياء وان يبين توزيعها على المتاحف او الجمعيات او المؤسسات العلمية او الاشخاص المتعلمين.

(ح) ان تودع دائرة الآثار نسخ جميع الشرائع المطبوعة المتعلقة بالحفريات التي اصدرها المرخص له بالحفر او الهيئة التي يمثلها.

(ط) تودع دائرة الآثار الصور الشمسية او القوالب او نماذج اخرى للآثار التي تكون قسماً من الحصة التي قد تخصص للمرخص له بالحفر بمقتضى احكام المادة ٢٣ من هذا القانون.

٣١ - يجوز لمدير الآثار بناء على مشورة المفتش ان يباشر في اي وقت عمليات الحفر في اي قسم من شرق الاردن.

القسم - ٦

الاتجار بالماديات واصدارها

٣١ - كل شخص يملك عاديات في شرق الاردن ويرغب في التصرف بها عليه ان يرضى اولاً على دائرة الآثار وفي حالة تنازل دائرة الآثار عن حقها في الشراء تمنح صاحب تلك العاديات شهادة بذلك وعندئذ يصبح حراً بالتصرف بها او باصدارها مع مراعاة رخصة التصدير التي تعطى له وفق احكام المادة (٢٣) من هذا القانون هذا اذا بيعت العاديات في الخارج.

٣٢ - واذا اشترى العاديات شخص عادي في شرق الاردن فعليه ان يبلغ دائرة الآثار ذلك. ولا يجوز لأي شخص ان يبيع او يمتي لبيع عاديات مالم يمنح رخصة من قبل مدير الآثار بناء على مشورة المفتش للاتجار بالماديات.

٣٣ - لا يجوز لأي شخص ان يصدر عاديات من شرق الاردن مالم يكن قد منح رخصة من قبل مدير الآثار بناء على مشورة المفتش بتصدير العاديات او استيرادها. لا تسري احكام المادة المتعلقة بالتصدير على الاشخاص الذين منحوا تصريحاً بالحفر عندما يتعاق ذلك بمقتضى الحفر.

إذا ظهر أنه وضع نص في قانون أية بلاد شائرة لمع استيراد الماديات من شرق الأردن الامارات
مصر كما به مقتضى رخصة من الدائرة فيجوز لرئيس الوزراء ان يصدر اذنته بمنع استيراد الماديات
من هذه البلاد الى شرق الأردن الاماكن مفسرا به بمقتضى رخصة من دائرة الاثار في تلك البلاد
واية ماديات ضيقت بناء على مخالفة هذه الاذنة ترد الى حكومة البلاد التي يبررت محاولة الاستيراد بها.
٣٤- توجه طلبات الحصول على تصريح للتجارة بالماديات بمقتضى استنظام المادة الثانية والثلاثين الى مدير
الاثار الذي عليه ان يترشد بمشورة المفتش حين منح الرخصة او رفض منحها. تكون رخص التجار
بالماديات شخصية لحاملها ويسل بها لمدة سنة واحدة فقط ويجوز تجديدها كل سنة ويستوفي عن كل
رخصة رسم يتراوح بين جنيدين وستة جنيئات.

٣٥- توجه طلبات الحصول على تصريح بالتصدير الى مدير الاثار الذي عليه ان يترشد بمشورة المفتش
حين منح الرخصة او رفض منحها وعلى الطالب ان يزود مدير الاثار ببيان يبين فيه :-

(أ) - نوع الماديات وقيمتها والمكان الذي وجدت فيه .

(ب) - البلاد التي يدوي التصدير اليها .

(ج) - اسم الزميل اليه وعنوانه .

(د) - اية معلومات اخرى قد يتطلبها مدير الاثار .

تكون رخص التصدير شخصية لحاملها وغير قابلة للتحويل . يستوفي رسم قدره خمسة
عشر في المئة من قيمة الماديات التي يصرح باستيرادها على ان لا يقل الرسم المذكور عن خمسين ملا.
ويجب الحصول على رخصة على حدة لكل مادية منفردة على انه في الاحوال التي يراها مدير الاثار
مناسبة يصدر بناء على مشورة المفتش رخصة واحدة لقطع متعددة .
دائرة الجمارك والكوس مسئولة عن ختم الماديات واستيفاء الرسوم .

٣٦- كل من :

١- يقصر بطوعه في تبليغ مدير الاثار بكتشاف مادية وفاقا لاحكام المادة ١٦ من هذا القانون او

٢- يرفض قصدا القيام بما يتطلبه مدير الاثار بمقتضى احكام الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من

هذا القانون او

٣- يشتغل في الحفر بدون تصريح او

٤- يقدم بيانا كاذبا في طلب الحصول على تصريح بالحفر او

٥- يحول تصريحه الى شخص آخر او يقصر في تجديد تصريحه او

٦- يعمل خلافا لاي احكام منح تصريح الحفر من اجلها او

٧- يتجر بالماديات بدون رخصة او

٨- يعمل خلافا لاية شروط منعت رخصة التجار بالماديات بناء عليها او

- ٩ - يصدر عاديات بدون رخصة او لم يتم بالحكم المادة (٢٣) من هذا القانون او
- ١٠ - يعمل خلافا لاي شرط من الشروط التي منحت رخصة استيراد العاديات او تصديرها بناء عليها او
- ١١ - يقدم اية بيانات كاذبة في طلب الحصول على رخصة الاتجار بالعاديات او تصديرها او فيما يتعلق بذلك او
- ١٢ - كل من شوه او افسد او تلف او طمس او نقل او حجب عن قصد او عن احوال منه اية عاديات
- يضاف بغرامة لا تزيد على مئة جنيه فلسه ليني او بالحبس مدة لا تتجاوز الستين او بكليهما
- المقويتين وتصادر عند الاقتضاء اية عاديات ارتكبت الجريمة من اجلها
- ٣٧ - يجوز للحكومة ان تصدر انظمة بصورة عامة لتنفيذ احكام هذا القانون وبصورة خاصة من اجل :
- (١) - تأسيس متاحف وتجهيزاتها .
- (٢) - منح اعادة عاديات لجميات او مؤسسات او متاحف علمية في فلسطين او في اية بلاد اخرى .
- (٣) - زيارة مواقع العاديات .
- (٤) - غاذج التصاريح ورسوم رخص الحفر .
- ٣٨ - يلغى قانون العاديات المؤرخ في ٢٧ محرم سنة ١٩٢٥ .

في ٢٥ شعبان ١٣٥٤ الموافق ٢١ تشرين الثاني ١٩٣٥

عبد الله

رئيس الوزراء

ابراهيم

نشر في الجريدة الرسمية (قانون النقل على الطرق لسنة ١٩٣٥) وسيحال هذا المشروع بعد ان يفى على نشره شهر واحد

على المجلس التشريعي العالي للنظر فيه

١٩٣٥ - ١٢ - ١٨

رئيس الوزراء

ابراهيم

مشروع

قانون النقل على الطرق لسنة ١٩٣٥

١ - يسمى هذا القانون (قانون النقل على الطرق لسنة ١٩٣٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

٢ - لا يجوز لاي شخص في شرق الاردن ان يقضي مركبة نارية مالم يكن قد منحه رخصة من قبل السلطة المختصة بمنح اقتناء هذه المركبة . ولا يسري احكام هذه المادة على اي شخص منحه اعضاء خاصا

تفصي احكام هذا القانون ولا على المركبات النارية التي تخص حكومة جلالة البريطانية وحكومة

هكذا من الاصل

شرق الاردن او حكومة فلسطين او قوة حدود شرق الاردن او قوة حدود شرق الاردن في ايام رخصة .
٢- لا يجوز لأي شخص ان يسوق مركبة نارية على أي طريق في شرق الاردن الا اذا كان له رخصة .
قد منحت رخصة للسوق وكانت هذه الرخصة في حوزة ولا تدرج باسم هذه المادة على أي
شخص منح اعفاء خادماً بمقتضى احكام هذا القانون ولا تقل من مائة سنة له السادة ذات الالفة باسم
ان يسوق أية مركبة نارية تخص جلالة البريطانية او حكومة شرق الاردن او حكومة فلسطين او
قوة حدود شرق الاردن .

٤- تقدم طلبات الحصول على رخصة لاقتناء مركبة نارية او لسوقها الى السادة المرخصة .
٥- يجوز ان تحول رخصة اقتناء المركبة النارية بموجب الشروط التي تبينها السادة المرخصة .
٦- يعين رقم لكل مركبة نارية منحت من اجلها رخصة اقتناء ويسجل هذا الرقم في سجل خاص يحفظ لدى
السلطة المرخصة ويجب وضع لوح او لوحات تدل على الرقم المسجل للمركبة وعلى العلامة او العلامات
الآخري الفارقة التي تقرها السلطة المرخصة من وقت الى آخر على المركبة وعلى الساجبة التي تجرها
وذلك على نفقة صاحب تلك المركبة ويستوفي رسم عن كل تسجيل وفق ما هو مبين في جدول
الرسوم الملحق بهذا القانون .

٧- تجدد رخص الاقتناء ورخص السوق في غضون مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ انتهاء مدة العمل
بالرخصة التي صدرت وعلى السلطة المرخصة ان تجدد رخصة اقتناء مركبة نارية او سوقها عندما
يقدم طلب لتجديدها وتُدفع الرسوم المبنية للمدة المطلوبة على انه يجوز للسلطة المرخصة ان
ترفض تجديد رخصة السوق اذا ثبت لها بصورة مقنعة ان الطالب شخص يجب ان لا يمنح رخصة
لسوق مركبة نارية .

تكون الرسوم الواجب استيفاؤها عند تقديم طلب تجديد رخصة الاقتناء او السوق حسبما هي
مبينة في جدول الرسوم الملحق بهذا القانون .

٨- على كل من يطلب للمرة الاولى رخصة لسوق مركبة نارية ان يفتح السلطة المرخصة بأنه :
(أ) فوق الثامنة عشرة من عمره .

(ب) لائق لسوق مركبة نارية من الوجهة الصحية .
(ج) حائز على المتدرة والمهارة الفنية لسوق مركبة نارية .

وعلى كل شخص طلب لأول مرة رخصة لسوق سيارة نارية ان يفتح السلطة المرخصة بأنه شخص
لائق من كل الوجهة لان يمنح الرخصة المذكورة .

٩- قبل اصدار رخصة لاقتناء أية مركبة نارية وبعد منحها في الاوقات التي تراها السلطة المرخصة
ضرورية للمصلحة العامة تقرر تلك المركبة للمانة او التجربة بحسب ما يبين ذلك من قبل السلطة
الرخصة . ويجري هذه المانة او التجربة في الأحوال التي تقرها السلطة المرخصة وترتب على
الشخص الذي تمانى مركبة نارية او تجرب ان يدفع الرسوم المبينة عن كل معاينة او تجربة وان

يعمل بالتعليمات التي تصدرها السلطة المرخصة وإذا لم يعمل بها فيجوز للسلطة المذكورة ان تمنع عنه الرخصة او ان تلغها. تدفع عشرة بالية من الرسوم الواجب استيفاؤها عن كل مائة أو تجرية الى الموظف الذي يقوم بهذه المائدة او التجرية ومثل هذه النسبة عن كل مائة أو تجرية اجراها قبل تنفيذ هذا القانون.

١٠- (أ) تدفع جميع الرسوم الواجب استيفاؤها بمقتضى احكام هذا القانون الى السلطة المرخصة التي يترتب عليها ان ترسها الى الخزينة للتصرف بها على انه يترتب على الخزينة ان تدفع خمسين في المئة من مجموع الرسوم الى السلطات البلدية في شرق الاردن بالنسبة التي يقرها المجلس التنفيذي. (ب) يجوز ان تستوفي رسوم رخص لاقتناء مركبات نارية ولسوقها في الاحوال التي تراها السلطة المرخصة متناسبة كل ثلاثة اشهر على معدل ثلاثة اعشار الرسم السنوي عن كل ثلاثة اشهر.

١١- يجوز للسلطة المرخصة ان تصدر لاي بائع مركبات نارية في شرق الاردن لوحاً خاصاً او لوحات خاصة بمدفع الرسم المين. مقداره في جدول الرسوم المالحق بهذا القانون لوضعها على أية مركبة نارية تسير في اي مكان في شرق الاردن لتجربتها الى ان تباع او الى ان يصدر رقم التسجيل ورخصة الاقتناء من أجلها.

١٢- تعفى الانواع التالية من المركبات من دفع الرسوم:-

(أ) سيارات المقر العالي نارية او غير نارية

(ب) جميع المركبات النارية وغير النارية التي تخص البلديات

(ج) العربات الزراعية والكرات او المركبات الزراعية الاخرى التي تجرها الحيوانات.

(د) العربات التي تجر باليد

(هـ) الماكينات الزراعية النارية التي لا يمكن استعمالها كواسطة للنقل.

١٣- يجوز للسلطة المرخصة ان تعفى كلياً او جزئياً من احكام هذا القانون المتعلقة بالاقتناء والسوق أية مركبة نارية او سائقتها تكون قد سجلت خارج شرق الاردن وادخلت اليها بصورة مؤقتة من قبل اشخاص لديهم رخصة اقتناء او سوق أعطيت لهم خارج شرق الاردن.

١٤- يجوز للسلطة المرخصة ان تمنع بالمدولة مع مدير المرافعة المركبات التي تزيد وزنها على ٣ طنات حينما تكون محملة تماماً او قسماً من استعمال اي طريق مفتوح عادة لحركة مرور المركبات النارية وذلك اما بصورة مؤقتة او مستديمة.

١٥- لا يجوز ان تسير أية مركبة نارية في شرق الاردن بصورة خطيرة او بهور او اذا كانت في بلدة او قرية بسرعة تزيد على خمسة وعشرين كيلو متراً في الساعة ويجوز للسلطة المرخصة ان تصدر من وقت الى آخر تعليمات خاصة بمن يوجبها السرعة في أية منطقة من مناطق البلديات.

١٦- ويجوز ايضا للسلطة المرخصة ان تصدر من وقت الى آخر تعليمات خاصة بمن يوجبها السرعة في أية منطقة او بلدة او قرية لا تكون منطقة للبلدية.

هكذا من المصلح

١٥- على جميع المركبات التي تسير على أية طريق في شرق الأردن .

(١) أن تسير الى اليمن .

(٢) أن تحمل العدد اللازمة من الانوار التي يجب وضعها في الليل بالحدود السوداء والانوارات التي قد تميز بتعليمات تصدرها السلطة المختصة .

(٣) أن تحمل - اذا كانت سيارات نارية - تلك الاجزاء الاحتياطية واللوازم التي قد تميز بتعليمات تصدرها السلطة المختصة .

١٦- يجوز للسلطة المختصة ان تمنح من وقت الى آخر بالمداولة مع مدير النافذة اقال اي طريق في شرق الاردن مفتوحة مائة لمرور السيارات الى المدة اللازمة لاجل المصاحبة العامة .

١٧- لا يجوز لاي شخص ان يسوق مركبة غير نارية على اي طريق في شرق الاردن ما لم يكن قد منح رخصة من قبل السلطة المختصة بخولة اقتناء هذه المركبة .

تسري احكام هذا القانون المتعلقة بترقيم المركبات النارية وتسجيلها ومعاينتها وادارتها وتجديد الرخص الصادرة وتحويلها وقاعدة السير على المركبات غير النارية سواسية والرسوم الواجب استيفاؤها عن تسجيل او تجديد رخصة لاقتناء مركبة غير نارية مبينة في جدول الرسوم الملحق بهذا القانون .

١٨- لا يجوز لاي شخص دون الثامنة عشرة من عمره ان يسوق او يكون مسؤولاً عن أية مركبة غير نارية على اي طريق في شرق الاردن على انه يجوز للسلطة المختصة ان تلغي هذا الشرط في الاحوال التي تراها مناسبة .

١٩- (١) كل شخص

(أ) يكون صاحب أية مركبة نارية او غير نارية ويسوقها او يسمح بسوقها دون ان يحصل على رخصة لاقتناء تلك المركبة .

(ب) يسوق أية مركبة نارية دون ان يحصل على رخصة لسوق تلك المركبة .

(ج) يتخلف عن وضع لوحة الرقم على أية مركبة في الوقت وعلى الوجه الذي تقضى به احكام هذا القانون او أية أنظمة او تعليمات تصدر بموجبها بمرضه لفرامة لا تقل عن ٥٠٠ مل ولا تزيد على خمسة جنيهات فلسطينية او الحبس مدة لا تزيد على شهر واحد او لكلا العقوبتين .

(٢) كل من .

(أ) يسوق عمداً أية مركبة نارية او غير نارية ولوحة الرقم التي عليها غير مقروءة .

(ب) يسوق عمداً أية مركبة نارية او غير نارية بألوان مغطاة او ناقصة في الاوقات المبينة لافارتها .

(ج) يسوق عمداً أية مركبة نارية لا تحمل تلك الاجزاء الاحتياطية واللوازم المبينة بأنظمة

تصدر عن هذا القانون .

(د) لا يطع عمداً أي امر يصدره الشرطة او اشارة تعطيها بصورة مشروعة .

هكذا منه الاصل

(هـ) يكون سكراناً أو مضطرباً حين ما يكون مسؤولاً عن مرتبة ما .

(و) يسوق بنهر أو بدون انتباه أو بصورة خطيرة على الجمهور .

(ز) يتجاوز السرعة المسموعة في أية مقاطعة أو مدينة أو قرية أو في أية دولة بلدية .

(ح) يطلب رخصة أو تجديد رخصة اقتناء أو سوق دون أن يبين أن الرخصة التي منحت له

سابقاً قد ظهرت كما هو مبين في المادة (٢٠) من هذا القانون أو القيت من أجل أية جريمة

مقتضى أحكامه أو أحكام أي قانون آخر أو أي نظام أو تعامات صدرت بموجب .

(ط) يخالف أي حكم آخر من أحكام هذا القانون أو أي نظام أو تعامات صادرة بموجب .

بمقابل بترامة من جنه فلسطيني واحد إلى خمسة وعشرين جنه فلسطينيا أو بالحبس

من أسبوع واحد إلى ثلاثة اشهر أو بكلا العقوبتين ويجوز للمحكمة علاوة على ذلك أن

تلقى رخصة الاقتناء أو رخصة السوق أو كليهما بصورة مستدة أو المدة معينة .

٢٠- إذا حكم على أي شخص منح رخصة لسوق أية مركبة نارية بمقتضى أحكام هذا القانون من قبل أية

محكمة في شرق الاردن بترامة أو بالحبس أو بالناء الرخصة المطاة له لمخالفة أحكام هذا القانون أو أي

قانون آخر معمول به في شرق الاردن يتعلق بالسوق على أية طريق في شرق الاردن فيترتب على

الحاكم أن ترسل نسخة عن الحكم إلى السلطة المرخصة التي يجب عليها أن تظهر رخصة حاملها ببيان

موجز بنوع المخالفة والعقوبة الموقعة عليه .

٢١- أن قائد الجيش العربي هو السلطة المرخصة بمقتضى هذا القانون ويجوز له أن يحول إما كان من الضباط

ومن هم دوتهم درجة في الجيش العربي أن يقوم بأخذ أحكام هذا القانون وأية أنظمة أو تعامات

صدرت بموجب .

٢٢- لقائد الجيش الصلاحية أن يصدر بصورة عامة وبمرافقة المجلس التنفيذي أنظمة أو أن يعدلها أو يلغها

لتنفيذ أحكام هذا القانون فيما يتعلق بالامور التالية خاصة .

(أ) منح رخص لاقتناء المركبة النارية وغير النارية ولسوق النارية منها وتعيين نماذج هذه الرخص

أو مدة العمل بها وتجديدها وتحولها وانقائها .

(ب) التفحص اللازم اختياره قبل اصدار رخصة لسوق المركبة النارية .

(ج) تسجيل مركبات نارية وغير نارية وملابقتها وتجريتها .

(د) الطريقة التي يجب أن توضع فيها الأبحاث المسجلة على المركبات النارية وغير النارية .

(هـ) طريقة انارة المركبات النارية وغير النارية وأوقات انارتها .

(و) مراقبة المركبات النارية وغير النارية من قبل الشرطة داخل مناطق البلدان والبلدان والقرى الأخرى .

(ز) مجموع عدد الركاب والوزن الواجب نقله بأية مركبة نارية أو غير نارية في أي مكان في شرق

الاردن بعد المدولة مع مدير النافمة .

(ح) نقل البضائع والأجزاء الاحتياطية واللوازم في المركبات العمومية والتجارية .

هكذا من الأصل

(ط) الاصول الواجب اتباعها من قبل المركبات، سيما في الداروق المعمورة.

٧٣- يلغى قانون النقل على الرق لسنة ١٩٢٦ واني تعديل او ذيل له وتاتي هذه المادة.

التي صدرت بموجبه.

١٩٢٥-١٢-١١

قانون النقل على الداروق لسنة ١٩٢٦

جدول الرسوم

مل لف

١- رسوم التسجيل

- (أ) اية مركبة نارية .
- (ب) اية دراجة نارية مفردة او مزدوجة او دراجة عادية (غير نارية).

٢- (١) رخص لائق مركبات نارية وغير نارية

- (أ) المركبات لارية العمومية والخصوصية التي لا تستوعب اكثر من (٥) اشخاص بما فيهم السائق .
- اكتر من (٥) اشخاص بما فيهم السائق .
- اما المركبة النارية التي تستوعب اكثر من (٧) اشخاص فيستوفي لاقوة على ذلك ٧٥٠ ملاء من كل مقدم اضافي .

(ب) المركبات بخارية التي حولتها

- لا تزيد عن طن واحد
- لا تزيد عن طن ونصف
- لا تزيد عن ٣ طنات
- لا تزيد عن ٥ طنات
- لا تزيد عن ٧ طنات
- لا تزيد عن ١٠ طنات
- يستوفي ضريبة فلسطيني واحد من كل طن اضافي يزيد على ١٠ طنات

(٢) الدراجات النارية المفردة والمزدوجة والدراجات العادية (غير النارية)

- (أ) الدراجة النارية المفردة
- (ب) الدراجة النارية للمزدوجة
- (ج) الدراجة العادية غير النارية

هكذا من الاصول

(٣) المراكبية والخصوصية غير النارية التي تستوعب

مل ل ف

| | | |
|-----|----------|-------------------------|
| ... | ٣ كل سنة | شخصاً بدءاً الى ٥ اشخاص |
| ... | ٤ كل سنة | ٦ اشخاص الى ١٢ شخصاً |
| ... | ٥ كل سنة | اكثر من شخصاً |

(٤) - (أ) كبات التجارية غير النارية التي

| | | |
|-----|----------|---|
| ... | ٣ كل سنة | لا تزيد لثباتها على طن واحد |
| ... | ٤ كل سنة | لا تزيد لثباتها على طنين |
| ... | ٦ كل سنة | لا تزيد لثباتها على ٣ طنات |
| ... | ١ كل سنة | (ب) التراكتور المحيطة برافة الاثقال (ونش) |
| ... | ٥ كل سنة | (ج) الساجات كل طن واحد |

٣ - رخص السوق

| | | |
|-----|------------|-------------------|
| ... | ٥ كل سنة | (أ) أية مرة نارية |
| ... | ٢٥٠ كل سنة | (ب) أية درا نارية |

٤ - الرسوم الواجب تقيدها عند اصدار لائحة التجزئة

| | | |
|-----|---------------|---|
| ... | ٥ عن كل تحويل | ٥ - تحويل رقم مسم من مركبة نارية الى اخرى |
|-----|---------------|---|

٦ - الرسوم الواجب تقيدها عن المائدة والتجربة

٥٠٠ عن كل معانة

او تجزئة لمركبة

غير خصوصية

هكذا عند الاصل